مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد: 11 العدد 1/ جوان 2021 ص ص 80-99

الحكم الراشد في الجزائر: سبر آراء مواطني بلدية مفتاح

Good governance in Algeria: Investigate the views of the citizens of the municipality of MEFTAH

د. سليمة مداني*
جامعة البليدة2، الجزائر

أ.د. رضوان مصلي
جامعة البليدة2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/05/04 تاريخ التقييم: 2021/05/05
تاريخ القبول: 2021/05/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر مواطني بلدية مفتاح بولاية البليدة حول الحكم الراشد،وبشكل أكثر تحديدا تقييمهم لأداء الإدارة وحكمهم على دور الدولة. ولتحقيق ذلك تم سحب عينة حجمها 250 شخصا يبلغون 18 سنة وأكثر، بطريقة الأقساط، بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008.

أظهرت نتائج الدراسة أن البلد يواجه تحديات كبيرة في تحسين حالة عدم الاستقرار والهشاشة السياسية والاقتصادية، والحد من الفقر وتحسين نوعية حياة السكان.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، سير عمل الإدارة، الفساد، سبر أراء، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

The study aims to know the opinions of Miftah citizens, one municipality of Blida province, about a good governance, and more specifically their evaluation of the administration's performance and their judgement on the state's role. To achieve this, a sample of 250 people aged 18 and over was drawn in a quota method, based on the 2008 Census data.

The study results show that the country faces major challenges to improve political and economic instability and fragility, reduce poverty and improve the quality of life of the population.

Keywords: Good governance, corruption, Perspectives, opinion surveys, sustainable development, Algeria.

* مداني سليمة، salimadani1975@gmail.com

1- مقدمة

أمام الفشل النسبي لسياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية، نشأ هنالك إجماع دولي بشأن أهمية ليس فقط محتوى السياسات الاقتصادية، بل أيضا الطريقة التي تنفذ بها (الحكم، الإدارة وتسيير الشأن العام). هناك عوامل جديدة مثل الحكم والتشاركية هي الآن في صميم برامج التنمية. بالتوازي مع ذلك، قام الباحثون بتوسيع نطاق تحليلاتهم لمسارات البلاد السياسية-الاقتصادية من خلال السعي إلى فهم أفضل للتفاعلات بين أربعة أبعاد على الأقل: النمو الاقتصادي بالطبع، ولكن أيضا توزيع الدخل أو الأصول (الأملاك والعقارات)، ونوعية المؤسسات (وخاصة العامة) ونوع النظام السياسي أو بشكل عام النظام القيمي المجتمعي. تكمن الإجابة على هذه التحديات الجديدة في تعريف وقياس المؤشرات التي تدمج هذه الأبعاد -التي تعتبر تقليديا خارج الاقتصاد- لرصد وتقييم استراتيجيات التنمية (Boutaleb, Non daté, p 18).

يشكل قياس الحوكمة والديمقراطية في سياق الاستراتيجيات الحالية للحد من الفقر تحدياً كبيراً. فبرغم أن الرهانات كبيرة إلا أن المعلومات المتاحة المتعلقة بآراء وسلوكيات السكان حول هذه الموضوعات شبه منعدمة في كل الدول العربية. في سياق تعزيز عملية إرساء الديمقراطية التي تم إطلاقها في العديد من البلدان العربية، وفي وقت يُولى فيه اهتمام خاص لمشاركة المواطنين، من الضروري إعداد تشخيص للوضعية فيما يخص الحكم والديمقراطية ومكافحة الفقر، انطلاقا من تصورات السكان. وقد اتخذت الخطوة الأولى مع الانتهاء من المسوحات 1-2-3 الميدانية، على الرغم من الشكوك الأولية حول مدى جدواها. الخطوة الثانية كانت تحليل النتائج الأولية للمسوحات بشأن الحكم والديموقراطية من أجل نشرها على نطاق واسع(Rey-Valette et Mathé, 2012, pp 783-804).

تقترح هذه الوثيقة تقييما للحوكمة في الجزائر من خلال تحليل الرأي والخبرات الحية لسكان بلدية مفتاح. سيتم دراسة نقاط القوة والضعف في المؤسسات المختلفة، وتوقعات السكان ودرجة رضاهم بهدف تسليط الضوء على شروط نجاح استراتيجيات التنمية. وبالتالي، فإن الهدف من البيانات التي سيتم تحليلها هو جمع وجهة نظر الأفراد حول "الحكم" في البلاد، وبشكل أكثر تحديدًا تقييمهم لأداء الإدارة وحكمهم على دور الدولة (على هذا أن يفعل كذا أو يجب أن يفعل كذا) وتأثيره على ظروفهم المعيشية ... (Ministère de l’économie et du développement, 2005,p 13).

على الرغم من الأهمية المعطاة اليوم لمفهوم "الحكم الرشيد" والإجماع حول بعض الأهداف والمبادئ التي يمثلها، فإن الطريقة التي يتم بها تعريفه لا تزال غير واضحة. تنبع هذه الحقيقة من التوسع التدريجي للأبعاد المدرجة ضمن هذا المفهوم. على سبيل المثال، يمكننا التركيز على "الحوكمة الاقتصادية"، كما يمكن للمرء أن يقيد نفسه بـ "الحوكمة السياسية"، مع العلم أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا.في الوقت ذاته، على الرغم من أن تطبيق المفهوم لأول مرة على المستوى

الوطني حديث نسبيا، إلا أننا اليوم مهتمون أيضًا بالحوكمة المحلية والعالمية. وبما أن المفهوم واسع جداً وتتداخل أبعاده المختلفة، فمن الصعب إيجاد توافق في الآراء بشأن الوسائل التي ينبغي تفضيلها ولا سيما المعايير الرئيسية التي يجب التركيز عليها للوصول إلى هدف "الحكم الراشد" (Razafindrakoto et Roubaud, 2005, pp 131-135).

كمعالم مرجعية، سوف نذكر، اثنين من التعريفات التي هي في الوقت نفسه إجمالية بشكل كاف ودقيقة نسبيا للحوكمة:

- من جهة، ذاك الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وثيقة له حول السياسة العامة "الحكم لصالح التنمية البشرية المستدامة"، والتي نشرت في يناير 1997؛
- من ناحية أخرى، ذاك الذي اعتمده معهد البنك الدولي (WBI) الذي يستخدم كأساس لمؤشرات الحكم المعتمدة من طرف هذه المؤسسة (WBI, Kaufman et al, 1999, pp 1-42).

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن "الحكم" هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات. بينما الحوكمة مفهوم موضوعي يشمل الآليات المعقدة والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم ويتحملون التزاماتهم ويتعاملون معها من أجل حل خلافاتهم. أما "الحكم الرشيد" فيخصص ويدير الموارد لحل المشاكل الجماعية؛ يتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والكفاءة والإنصاف. يشمل الحكم الدولة، لكنه يتجاوزها ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفقا لمعهد البنك الدولي، تشمل الحوكمة القانون والمؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها في بلد من أجل الصالح العام. إنه يتضمن ست مكونات يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:

- العملية التي يتم بموجبها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها:
  - "الصوت والمساءلة": الحق في الكلام والمساءلة؛
  - الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- قدرة الحكومة على صياغة السياسات المناسبة وتنفيذها بفعالية؛
  - مصداقية وفعالية الحكومة؛
  - أهمية التنظيم الاقتصادي/السياسي (الحكم الاقتصادي).
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينهم؛
  - حكم القانون؛
  - السيطرة على الفساد ومحاربته (Razafindrakoto et Roubaud, 2005, pp 131-135).

2- المنهجية ومصادر المعطيات

2-1- مجتمع الدراسة ووحدة التحليل

تنص الأدبيات التي عالجت الموضوع على أن مجتمع البحث حول الحكم الراشد لابد أن ينحصر في الأشخاص البالغين 18 سنة فأكثر وهم الفئة التي تتمتع بالأهلية القانونية والحق في الانتخاب. اخترنا بلدية مفتاح لأسباب تتعلق بمعرفتنا للمحيط، تخفيض تكاليف التنقل، المبيت وغيره. في عملنا هذا تمثلت وحدة المعاينة في كل شخص محل إقامته البلدية التي عيناها كفضاء دراسي ويكون بالغا 18 سنة فأكثر ذكرا كان أم أنثى عند تاريخ المسح (Ministère à la Présidence Chargé de la Bonne Gouvernance, 2008, p 18).

2-2- قاعدة المعاينة وإجراءات سحب العينة

في إطار عملنا هذا ولسحب عينة عشوائية لجأنا إلى استخدام أحدث قاعدة بيانات (سبر) تتوفر عليها البلدية محل الدراسة وهي الجداول التلخيصية لنتائج التعداد العام للسكان والسكن الجزائري لسنة 2008. يوضح الجدول أدناه توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيرات التحكم (العمر والنوع).تم تحديد حجم العينة بـ 250 شخص يقطن بالبلدية. لقد لجأنا إلى توظيف المعاينة التجريبية لأسباب نذكر منها: (1) عدم توفرنا على الإمكانيات المادية والبشرية؛ و(2) لأن مخطط المعاينة هذا لا يشترط وفرة قاعدة للمعاينة بحيث يمكننا استخراج عينات بناء على معطيات جزئية لها صلة بالمجتمع المدروس (سعدي، 2010، ص 14).

الجدول رقم1: توزيع سكان بلدية مفتاح حسب السن والنوع (البالغون 18 سنة فأكثر)

الفئات العمرية	الذكور		الإناث		المجموع	
	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة
24-18	5280	31	4824	28	10104	59
34-25	6269	36	5886	34	12155	70
44-35	4447	26	4280	24	8727	50
54-45	3048	18	2877	17	5925	35
64-55	1842	10	1622	10	3464	20
65 وأكثر	1563	9	1502	8	3065	17
المجموع	22449	130	20991	120	43440	250

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول التلخيصية للبلدية، تعداد 2008.

2-3- جمع المعطيات وتفريغها

احتوت استمارة المسح على مجموعة أسئلة مصنفة ضمن خمسة محاور، اشتمل المحور الأول على بيانات عامة حول النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، والحالة الزواجية للمبحوث.أما المحور الثاني، فتضمن أسئلة حول طبيعة سير وعمل الإدارة وثقة المواطن بمؤسسات الدولة.أما المحور الثالث فيخص مشاكل الإدارة وفساد موظفيها، فمحور رابع حول السياسات الإصلاحية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وموقف الفرد منها.فمحور خامس وأخير حول العدالة الاجتماعية وأولويات البلاد للمرحلة القادمة. لقد قمنا بتجربة 10 استمارات وكانت الأسئلة واضحة ومفهومة وفي متناول الجميع. تم جمع المعطيات على امتداد شهرين. وتمت معالجتها باستخدام حزمة البرامج الحاسوبية الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الإصدار 16.

3.النتائج

3-1- البيانات العامة

الجدول رقم2: الخصائص الفردية لأفراد العينة

		التكرار	(%)
النوع	**ذكر**	130	52
	أنثى	120	48
الفئات العمرية	24-18	59	23,6
	34-25	73	29,2
	44-35	47	18,8
	54-45	35	14
	64-55	20	8
	65 فأكثر	16	6,4
المستوى التعليمي	**أمي**	12	4,8
	ابتدائي	32	12,8
	متوسط	61	24,4
	ثانوي	71	28,4
	جامعي	72	28, 8
الحالة الزواجية	**أعزب**	99	39,6
	متزوج	136	54,4
	مطلق	2	0.08
	أرمل	6	2,4
	غير مبين	7	2,8
المجموع		250	100

يوضح الجدول أعلاه بعض الخصائص الفردية لعينة الدراسة مرفوقة بتعليقات حول الاتجاهات العامة لمختلف المتغيرات. ترتفع نسبة الذكور (52 %) عن الإناث (48 %) ببلدية مفتاح. كما ترفع نسبتا فئتي (18-24 سنة) و(25- 34 سنة) بشكل معتبر (23,6% و29,2 على التوالي). يحمل أغلب المستجوبين مستوى ثانوي وجامعي بنسبتين بلغتا (28,8% و28,4% على التوالي). كما أن أغلب مستجوبي هذه البلدية هم من فئة العزاب والمتزوجين مع ارتفاع نسبة المتزوجين (54,4 %). في الأخير، يظهر أن نسب الذكور والإناث تتوزع بشكل متساوي تقريبا

مع تفوق طفيف لصالح الذكور، وتمثل نسبة الشباب (18-34 سنة) أعلى نسبة، كما يحمل أغلبهم مستوى ثانوي وجامعي ومعظمهم من فئة العزاب والمتزوجين.

3-2- سير عمل الإدارة وثقة المواطنين بمؤسسات الدولة

الجدول رقم3: سلامة سير عمل الإدارة

سلامة سير الإدارة							
نعم جدا		نعم يعني		لا ليس تماما		لا أبدا	
تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)
6	2,4	49	19,6	110	44	85	34

نلاحظ ارتفاع نسبتا فئتي "ليس تمام" (44 %) و"لا أبدا" (34 %). إجمالا تتفق آراء المبحوثين على أن نوعية سير الإدارة دون المتوسط.

الجدول رقم4: مدى ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة

	نعم جدا		نعم يعني		ليس تمام		لا أبدا	
	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)	تكرار	(%)
الإدارة (البلدية، الدائرة والولاية)	5	2	43	17,2	129	51,6	73	29,2
النظام القضائي	9	3,6	70	28	93	37,2	78	31,2
الشرطة	15	6	101	40,4	97	38,8	37	14,8
نظام الصحة العامة	30	12	137	54,8	61	24,4	22	8,8
نظام التعليم العام	46	18,4	135	54	53	21,2	16	6,4
الإدارة الجبائية	21	8,4	37	14,8	132	52,8	60	24
نظام الحماية الاجتماعية	18	7,2	121	48,4	74	29,6	37	14,8
البرلمان	8	3,2	39	15,6	88	25,2	115	46
الصحافة	15	6	103	41,2	83	33,2	49	19,6
النقابات	4	1,6	48	19,2	113	45,2	88	34
الشركات الكبرى	21	8,4	60	24	110	44	59	23,6

ببلدية مفتاح ترتفع نسبتا فئتي "ليس تماما" (51,6 %) و"لا أبدا" (29,2 %) بشكل معتبر بالنسبة للإدارة. نفس الاتجاه يهيمن في النظام القضائي إلا أن مجموع نسب غير الراضيين يمثل 60,1 %.نلاحظ ارتفاع نسبتا فئتي "نعم يعني" (40,4 %) و"ليس تماما" (38,8 %) بالنسبة للشرطة.نفس الاتجاه نلاحظه بالنسبة لنظام الصحة العامة، إلا أن النسب تختلف إذ بلغت54,8 % في فئة "نعم يعني" و24,4 % في فئة "ليس تماما".بالنسبة لنظام التعليم العام، نلاحظ ارتفاع نسبتا فئتي "نعم يعني" (54 %)، و"ليس تماما" (21,2 %) بشكل معتبر. أما في الإدارة الجبائية فنلاحظ ارتفاع نسب فئتي "ليس تماما" (52 %)، و"لا أبدا" (24 %).فيما نلاحظ ارتفاع نسبتا فئتي "نعم يعني" (48,4 %)، و"ليس تماما" (29,6 %) في نظام الحماية الاجتماعية. ونلاحظ أيضا ارتفاع نسبتا فئتي "ليس تماما" (35,2 %) و"لا أبدا" (46 %)بالنسبة للبرلمان.

أما بالنسبة للصحافة فتشير أعلى النسب إلى فئتي "نعم يعني" (41,2 %) و"ليس تماما" (33,2 %). كما نلاحظ ارتفاع نسب فئتي "ليس تماما" (45,2 %)و"لا أبدا" (34 %) بالنسبة للنقابات.أما فيما يخص الشركات الكبرى فنلاحظ ارتفاع نسبتا فئتي "نعم يعني" (24 %) و"لا أبدا" (23,6 %) مقابل نسبة أعلى لفئة "ليس تمام" (45,2 %).من خلال مجموع الملاحظات نجد أن أغلب مستجوبي بلدية مفتاح ليس لديهم ثقة في المؤسسات المذكورة وأغلب إجاباتهم كانت غير مرضية.

3-3- مشاكل الإدارة وفساد الموظفين

الجدول رقم5: مشكلات الإدارة

	نعم		لا	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)
الغيابات والتأخير	175	70	75	30
الفساد	182	73	68	27
التسييس	147	59	103	41
اللاكفاءة	166	66	84	34
القوانين التنظيمية غير الملائمة	147	59	103	41
مشكلات أخرى	20	91	2	9.1

بالنسبة لسكان بلدية مفتاح، يجد 70 % من المستجوبين أن الغيابات والتأخر منتشران في الإدارة الجزائرية. وفيما يخص التسييس فنلاحظ ارتفاع نسبة الموافقين أيضا (58,8 %).كما نلاحظ ارتفاع نسبة الموافقين (66,4 %) بالنسبة لعدم ملائمة القوانين التنظيمية.نفس الاتجاه لاحظناه بالنسبة لوجود مشكلات أخرى (91%).

الجدول رقم6: تشكيل الفساد مشكلا أساسيا للبلد

	نعم		لا	
	تكرار	(%)	تكرار	(%)
تشكيل الفساد مشكلا أساسيا للبلد	237	94,8	13	5,2

هناك إجماع (95%) بين المستجوبين على أن الفساد يمثل مشكلا أساسيا للبلد ببلدية مفتاح.

الجدول رقم7: وقوع المواطنين ضحايا لفساد موظفي الإدارة

الوقوع ضحية لفساد موظفي الإدارة	نعم		لا		لست على اتصال مباشر بالإدارة		أخرى	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	%	التكرار	(%)
أنت شخصيا	30	12	109	93,6	111	44,4	0	0
أحد أعضاء أسرتك	12	4,8	186	74,4	51	20,4	1	4

يظهر الجدول 8 أن 12%من سكان بلدية مفتاح كانوا ضحية لفساد موظفي الإدارة خلال السنة المنصرمة وأن 4,8% من أفراد أسرهم كانوا أيضا ضحايا لفساد موظفي الإدارة.

الجدول رقم8: الظروف الأساسية لتعرض المواطنين لفساد الإدارة

ظروف التعرض لفساد موظفي الإدارة	التكرار	(%)
التوظيف	6	15
تغيير التخصص/إنجاز وثائق	3	7,5
ظروف دراسية	4	10
طلب سكن/ عدم الاستقبال	2	5
منع إدخال السلع	2	5
انعدام الاتصال	2	5
رشاوي مقابل تسهيلات	19	47
المحسوبية	1	2,5
ظروف أخرى	1	2,5

تمثل الرشاوي مقابل تسهيلات (47%)، التوظيف (15 %) والتمدرس (10%) أكثر الظروف ملائمة لوقوع الأشخاص ضحايا لفساد موظفي الإدارة بمفتاح.

الجدول رقم9: المصالح التي يتعرض فيها المواطنون لفساد الموظفين

	التكرار	(%)
الحالة المدنية	2	5
الدائرة	4	10
الأمن	4	10
البلدية	4	10
الإدارة عموما	1	2,5
مصلحة الضرائب	2	5
الجامعة	1	2,5
مديرية التربية	-	-
التكوين المهني	15	37,5
مديرية الشؤون الدينية	1	2,5
المستشفى	-	-
البنك	4	10
البريد والمواصلات	1	2,5
الضمان الاجتماعي	1	2,5

كانت المصالح التي ينتشر فيها الفساد: الدائرة (10%)، مصالح الأمن (10%)، دار البلدية ((10% والبريد والمواصلات (10%). عموما، هناك فئة قليلة كانت ضحية لفساد موظفي الإدارة خلال السنة المنصرمة. فيما كانت أهم الظروف التي تعرضوا فيها للفساد، الدراسة والتوظيف. أما عن المصالح التي يكثر بها الفساد فهي الأمن والدائرة، البريد والموصلات، دار البلدية، مديرية التربية والتكوين المهني.

الجدول رقم10: متوسط المبلغ المدفوع كرشوة (دج)

التكرار	المعدل
250	1258,77

قدر معدل الرشوة السنوي ببلدية مفتاح 1258,77دج. وهو ضعيف نسبيا.

الجدول رقم11: سهولة الوصول للمسئولين وتوابع ذلك

	التكرار	(%)
الوصول إلى المسؤول بسهولة		
نعم	64	25,6
لا، اضطررت للانتظار والعودة	42	16,8
لم أقم بإجراءات	144	57,6
عدد مرات العودة		
مرة واحدة	2	4,8
مرتان	5	11,9
3 مرات	7	16,7
4 مرات	2	4,8
5 مرات	3	7,1
6 مرات وأكثر	23	54,8
المصالح أين تلقيت المشاكل		
الحالة المدنية	4	9,5
الدائرة	13	31
الأمن	4	9,5
البلدية	4	9,5
الإدارة عموما	0	0
مصلحة الضرائب	1	2,4
الجامعة	1	2,4
مديرية التربية	1	20,4
التكوين المهني	11	26,2
مديرية الشؤون الدينية	0	0
المستشفى	1	2,4
البنك	0	0
البريد والاتصال	1	2,4
ضمان الاجتماعي	1	2,4

لم يقم أكثر من (2/1) سكان بلدية مفتاح بإجراءات إدارية، بينما وصل قرابة 25,6 % للمسئول بسهولة. بلغ عدد مرات الانتظار والعودة بين 3 و10 بمفتاح.يبدو أن المصالح التي تعيق شؤون السكان بمفتاح هي الدائرة (31 %) ثم التكوين المهني (26,2 %).

الجدول رقم12: تقدير المواطنين لمستويات الفساد مقارنة بالسنة الماضية

	انخفاض		مستقر		تزايد	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
يوميا (فساد، رشاوي صغيرة)	34	13,6	75	30	141	56,4
في أعلى هرم السلطة	11	4,4	73	29,2	166	66,4

يرى أكثر من نصف سكان بلدية مفتاح أن الفساد اليومي وفي أعلى هرم السلطة مقارنة بالسنة الماضية في تزايد (4, 56 %) و(66,4 %) على التوالي.أغلب إجابات مستجوبي بلدية مفتاح تشير إلى تزايد واستقرار الفساد اليومي، وفي أعلى هرم السلطة.

الجدول رقم13: كفاية عدد موظفي الإدارة

	التكرار	(%)
جد عال	56	22,4
عادي	69	27,6
جد ضعيف	37	14,8
لا أعلم	88	35,2

نجد نسبة 27,6 % من المستجوبين ببلدية مفتاح يرون أن "عدد موظفي الإدارة عادي" بينما22,4 % يخالفونهم الرأي ويجدون أنه "جد عال".

الجدول رقم14: كفاية أجر موظفي الإدارة

	التكرار	(%)
أجر أفضل	27	10,8
نفس الأجر	54	21,6
أجر غير كاف	169	67,6

يجد 67,6 % من مستجوبي بلدية مفتاح أن "الأجر الذي يتقاضاه موظفو الإدارة غير كاف".

الجدول رقم15: مكافأة ومعاقبة موظفي الإدارة

مكافأة ومعاقبة موظفي الإدارة	**نعم**		**لا**	
	التكرار	**(%)**	**التكرار**	**(%)**
ربط الأجر بالاستحقاق	185	74	65	26
المعاقبة بل وتوقيف من هم غير كفيئين	165	66	85	34

وافق 74% من المستجوبين بمفتاح على وجوب ربط الأجر بالاستحقاق و66% على توقيف من هم غير كفيئين.

الجدول رقم16: تحسن أداء فروع الإدارة

	تحسن		بقي على حاله		تدهور	
	التكرار	(%)	التكرار	%	التكرار	(%)
الإدارة (عموما)	30	12	149	59,6	71	28,4
الأمن (الشرطة	77	30,8	139	55,6	34	13,6
الصحة	144	57,6	74	29,6	32	12,8
التعليم	150	60	75	30	25	10
الهياكل الحضرية	148	59,2	78	31,2	24	9,6
أخرى	14	60,9	9	39,1	0	0

يجد (5/3) و(2/1) المستجوبين أن أوضاع الإدارة والخدمات الأمنية على التوالي بقيت على حالها.ويجد 57,6 % و60 % و59 % أن الصحة، التعليم، والهياكل الحضرية على التوالي في تحسن ببلدية مفتاح. إذن الاتجاه الغالب بهذه البلدية هو بقاء الأوضاع على حالها.

3-4- دور الدولة ومؤسساتها

الجدول رقم17: الدور الاقتصادي للدولة

	التكرار	(%)
يجب أن تلعب الدولة دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية	143	57,2
يجب ألا تترك الدولة مكان للقطاع الخاص والتدخل فقط في حالة وجود مشكل	107	42,8

يرى57,2 % من المستجوبين ببلدية مفتاح أن على الدولة أن تلعب دورا أساسيا في الحياةالاقتصادية، وألا تترك المجال للقطاع الخاص لوحده.

الجدول رقم18: توجيه الاقتصاد من طرف الدولة

	التكرار	(%)
الليبرالية الاقتصادية أو الاقتصاد الحر	96	38,4
الاقتصاد الموجه (من طرف الدولة)	154	61,6

أغلب سكان بلدية مفتاح (61,6 %) ضد الليبرالية الاقتصادية ومع تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني.

3-5- السياسات الإصلاحية للدولة

الجدول رقم19: خصخصة المؤسسات العمومية

خصخصة المؤسسات	التكرار	(%)
كل المؤسسات العمومية	22	8,8
البعض منها	117	46,8
ولا واحدة منها	11	44,4

يوافق جزء هام من سكان بلدية مفتاح على خصخصة بعض المؤسسات العمومية. كما أن هنالك نسبا مشابهة لسابقاتها ضد الخصخصة.

الجدول رقم20: مدى الشفافية حول السياسات والإصلاحات الحالية

	التكرار	(%)
ما يكفي من المعلومات	8	3,2
معلومات غير كافية	142	56,8
معلومات قليلة جدا	100	40

يوافق سكان مفتاح (56,8 %) على أن المعلومات التي تبثها السلطات للمواطنين حول السياسات والإصلاحات السياسية الحالية غير كافية، كما أن نسبة أخرى معتبرة تجدها قليلة جدا.

الجدول رقم21: وضوح توجيهات الاستراتيجية السياسية الحالية

	نعم		لا	
	التكرار	%	التكرار	%
التوجيهات الإستراتيجية السياسية الحالية واضحة وموثوقة	74	30	176	70

صرح 70,4 % من سكان مفتاح أن توجيهات وتوجهات الإستراتيجية السياسية الحالية للبلاد غير واضحة ولا موثوقة، أي أن جدواها مشكوك فيها على المدى المتوسط والطويل.

الجدول رقم22: مدى أخذ السياسات المطبقة بالحسبان تطلعات السكان

	نعم		لا	
	التكرار	%	التكرار	%
مدى الأخذ بالحسبان لتطلعات السكان في السياسات المطبقة	74	29,6	176	70,4

يجد 70,4 % من قاطني بلدية مفتاح أن السياسات المطبقة لا تأخذ بالحسبان تطلعات السكان.

الجدول رقم23: كفاءة السلطات، إرادة التغيير واستجابة المؤسسات لحاجات البلد

	نعم		لا	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)
هل السلطات /الحكام ذوي كفاءة	134	53,6	116	46,4
هل لديهم إرادة حقيقية لإجراء إصلاحات	81	32,4	169	67,6
هل المؤسسات تستجيب لمتطلبات واقع البلاد	75	30	175	70

يرى نصف السكان (46,4 %) بمفتاح أن السلطات/الحكام بدون كفاءة ويرى 67,6 %منهم أنه ليس لديهم إرادة حقيقية لإجراء إصلاحات ويجد 70 % منهم أن المؤسسات الحكومية لا تستجيب لمتطلبات واقع البلاد.

3-6- العدالة الاجتماعية وأولويات البلاد للمرحلة القادمة

الجدول رقم24: تبني نظام التعويضات

	نعم		لا	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)
الخدمات الصحية (الصحة القاعدية أو العامة)	202	80,8	48	19,2
التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)	213	85,2	37	14,8

أغلب سكان البلدية(80,8 %) مع نظام التعويضات للخدمات الصحية، ونفس الشيء بالنسبة للتعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي (85,2 %).

الجدول رقم25: مساندة نظام المدارس العمومية والخاصة

	التكرار	(%)
مدرسة عمومية للجميع	124	49,6
وجود في نفس الوقت المدرسة العامة والخاصة	108	43,2
الانسحاب الكلي للدولة من قطاع التعليم	18	7,2

يرى (2/1) مستجوبي البلدية ضرورة الحفاظ على وجود مدرسة عمومية للجميع أما الذين عبروا عن رغبتهم في الانسحاب الكلي للدولة من قطاع التعليم فلا تتعدى نسبتهم 7%.

الجدول رقم26: أساسيات تحقق العدالة الاجتماعية

	نعم جدا		نعم يعني		لا ليس تماما		لا أبدا	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
القضاء على الفوارق الكبيرة في الدخل	148	59,2	75	30	15	6	12	4,8
ضمان الحاجيات الأساسية للجميع	177	70,8	58	23,2	9	3,6	6	2,4
تقدير الأشخاص حسب الاستحقاق	171	68,4	64	25,6	9	3,6	6	2,4
القضاء على الفوارق الكبيرة في الدخل	128	51,2	56	22,4	38	15,2	28	11,2
ضمان الحاجيات الأساسية للجميع	171	68,4	52	20,8	17	6,8	10	4
تقدير الأشخاص حسب الاستحقاق	160	64	60	24	17	6,8	13	5,2

ذكر المستجوبون بنسب في حدود 80-90 % أن العدالة الاجتماعية تتحقق بدرجة الأولى من خلال إرساء مبدأ تقدير الأشخاص حسب الاستحقاق، تليه ضرورة ضمان الحاجيات الأساسية للجميع فالقضاء على الفوارق الكبيرة في الدخل.

الجدول رقم27: أولويات البلد فيما يخص الإصلاحات لـ10 سنوات المقبلة

	الأولوية الأولى		الأولوية الثانية	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)
الحفاظ على النظام داخل البلد	90	36	3	1,2
زيادة مشاركة المواطنين في قرارات الحكومة	102	40,8	32	12,8
محاربة غلاء الأسعار	58	23,2	108	43,2
ضمان حرية التعبير	0	0	107	42,8

أسند مواطنو بلدية مفتاح الأولوية لزيادة مشاركة المواطنين في قرارات الحكومة (40,8%) ثم لمحاربة غلاء الأسعار (43,2 %).

4- مناقشة النتائج

تتفق آراء المبحوثين على أن نوعية سير الإدارة ببلدية مفتاح دون المتوسط.

أغلب مستجوبي بلدية مفتاح ليس لديهم ثقة في مؤسسات الدولة من الإدارة (السلطات المحلية والأجهزة الإدارية) عموما، مرورا بنظام التعليم وإلى النقابات والشركات الكبرى.

تتفق آراء سكان مفتاح على أن الغيابات، التأخير، التسييس، اللاكفاءة وعدم ملائمة القوانين التنظيمية كلها مشاكل حاضرة بالإدارة الجزائرية بشكل واسع وعلى أن الفساد يمثل مشكلا أساسيا بالبلاد.

عموما، هناك فئة قليلة كانت ضحية لفساد موظفي الإدارة خلال السنة المنصرمة. فيما كانت أهم الظروف التي تعرضوا فيها للفساد، الدراسة والتوظيف. أما عن المصالح التي يكثر بها الفساد فهي الأمن والدائرة، البريد والموصلات، دار البلدية، مديرية التربية والتكوين المهني. وكان معدلا لرشاوي ضعيف. يجمع المستجوبون على تزايد واستقرار الفساد اليومي، وفي أعلى هرم السلطة.

يعتبر الوصول للمسئول صعب نوعا ما. وبلغ عدد مرات الانتظار والعودة بين (2 و10) مرات. والمصالح الأكثر إعاقة لشؤون السكان هي الدائرة، التكوين المهني والإدارة.

يرى السكان أن عدد موظفي الإدارة جد عال إلى كاف وأنهم يتقاضون أجرا غير كاف. وأنه من الواجب ربط الأجر بالكفاءة والاستحقاق وتوقيف من هم غير كفيئين.

إن الاتجاه الغالب فيما يخص أوضاع الخدمات العمومية هو بقائها على حالها إلى تحسن طفيف.

يرى السكان أنه على الدولة أن تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وألا تترك المجال للقطاع الخاص وحده. وهم ضد الليبرالية الاقتصادية وضد خصخصة المؤسسات عموما. ويرون أن المعلومات التي تبثها السلطات للمواطنين حول السياسات والإصلاحات الحالية غير كافية. وأن توجيهات الإستراتيجية السياسية الحالية غير واضحة ولا موثوقة. وأن السياسات المطبقة لا تأخذ بالحسبان تطلعات السكان. وأن الحكام لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة وليست لديهم إرادة حقيقية لإجراء إصلاحات وأن المؤسسات لا تستجيب في سيرها لمتطلبات الواقع الحالي للبلاد.

يرى السكان أن الأولوية بالنسبة لـ 10 سنوات اللاحقة لابد أن تكون لزيادة مشاركة المواطنين في قرارات الحكومة ثم لمحاربة غلاء الأسعار ثم للحفاظ على النظام داخل البلد.

تظهر النتائج أعلاه أن الإدارة الجزائرية لا تزال بعيدة عن المعايير الدولية في التسيير الراشد والفعال. وأن الأبعاد التي تعاني أكثر بالنسبة للحكم الراشد هي الافتقار إلى الاستقرار السياسي، ضبط الفساد ونوعية الضبط وسيادة القانون. كما أن هذه الأبعاد لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعمال المشاريع التنموية إلا قليلا.

تظهر نتائج المسح أن البلد يواجه تحديات كبيرة من أجل تحسين حالة عدم الاستقرار والهشاشة السياسة والاقتصادية، والحد من الفقر وتحسين نوعية حياة السكان.

- توصيات

لابد على الجهاز المركزي أن يكون منتخبا وممثلا للشعب، حريصا على المصلحة الوطنية، الوحدة الوطنية والسلم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال ما يحمله من سياسات، خطط، برامج وقرارات.

لابد من معارضة سياسية سلمية (أحزاب وجمعيات) تعمل على تكريس الحكم الديموقراطي، التداول على السلطة، تكريس دولة القانون ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار، من خلال الفصل بين السلطات: الجهاز التشريعي، الجهاز التنفيذي، الجهاز القضائي وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون المدنية.

يقع على قطاع التعليم والتربية نقل وتكريس القيم الثقافية الوطنية وروح المواطنة والتحضر والإدماج الاجتماعي، وثوابت والقيم الوطنية؛ كل هذا يخدم بشكل غير مباشر التمكين للحكم الرشيد؛ والحرص على أن تكون برامج المؤسسات التربوية الخاصة في وفاق والبرنامج والثواب والقيم الوطنية، وهذا من خلال الحرص على أن يتم إعدادها من طرف خبراء وطنيين وليس أجانب.

على مؤسسات التعليم العالي الحرص الكامل على نقل المهارات والمعارف التقنية في شتى المجالات من أجل توفير إطارات وكوادر كفيلة بتسيير قطاعات الدولة والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

يقع على عاتق المؤسسة الدينية الحرص على نشر وتكريس قيم الدين الإسلامي الحنيف، وحماية ونشر اللغة العربية، الأمر الذي يكرس وهو في وفاق مع المدنية والحكم الرشيد وروح التحضر والمواطنة؛ ولن تكون إلا وسيلة مساعدة على تحقيق التنمية والحكم الراشد.

كما أن الجهاز المالي والضريبي الوطني بمختلف مؤسساته، يتحمل مسؤولية كبيرة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال حماية قيمة العملة الوطنية، إعداد الميزانيات، التوزيع القطاعي والجغرافي للميزانيات، مراقبة تنفيذها، ومراقبة التلاعب ونهب المال العام والاختلاسات ومحاربة التهرب الضريبي.

لابد أن يحرص قطاع الإعلام والصحافة الوطنية على مراقبة أداء الجهاز السياسي والأجهزة الإدارية المركزية والمحلية، محاربة الفساد وتكريس القيم والثوابت الوطنية والابتعاد عن التوجهات الإيدولوجية المبنية على أسس عرقية أو طائفية؛ كما أن على قطاع الإعلام (الإذاعة والتلفزة والجرائد والمجلات) المشاركة في مناقشة خطط الدولة والإصلاحات والسياسات عبر حصص تحاول نقد وتوضيح حقيقة هذه السياسات والإصلاحات من أجل تكوين رأي عام واع ومسؤول يتخذ مواقف تخدم مصلحة البلد.

إن الانفتاح الاقتصادي، يجر معه مشاكل كبيرة من بينها تلك المتعلقة بالقطاع الصحي والصحة العامة، لذلك لابد للقطاع الصحي أولا من نشر ثقافة وعي صحي بين المواطنين، ضمن مساعي التركيز على الصحة الوقائية، لاسيما فيما أصبح يسمى اليوم بمجتمع الأخطار (société à risque)، وضمن بلد أين الدولة ضعيفة وهناك نقص فادح في مراقبة نوعية المنتجات سواء الوطنية أو تلك المستوردة، ثم العمل على بناء أرضية، جهاز طبي (مؤسسات ووسائل بشرية ومادية) في وفاق مع المملح الوبائي الجديد (الأمراض القارة والتنكسية)، فعال وفي متناول المواطنين.

كما أنه على الجهاز الأمني الحرص على حماية الأرواح والممتلكات ومحاربة الجريمة بكل أنواعها والفساد من خلال التواجد الميداني المستمر (الدوريات النهارية والليلية). لابد من توزع أعوان الشرطة في الشوارع، الملاعب، دور البلدية ومختلف المؤسسات التي تستقبل المواطنين من أجل فرض النظام وإيقاف المخالفين، ومن خلال الحضور الدائم في الشوارع عبر التوزيع الميداني وعبر الدوريات، وليس البقاء في مراكز الشرطة وانتظار إتيان المواطنين للإبلاغ عن المخالفات.

يعتبر جهاز الجمارك حرس الحدود، فإن مهمته حيوية لاقتصاد الوطن، ترتبط بالصحة العامة، ومحاربة الجريمة (تهريب المخدرات والممنوعات وغيرها) وحتى الأمن القومي (الجوسسة) والمالي (تهريب العملة).

تضطلع النقابات الوطنية كل في مجاله، بمسؤولية كبيرة تتعلق بضمان السير الحسن للقطاع وحماية مصالح العمال والموظفين وحقوقهم، بعيدا عن المزايدات السياسية والعرقية والأثنية؛ لاسيما في النظم الاقتصادية الرأسمالية أو المختلطة أين يتوسع القطاع الخاص، ويجد العمال صعوبة في حماية حقوقهم.

يجب أن تبقي الدولة على بعض القطاعات الحيوية ولكن أيضا لابد عليها من تشجيع القطاع الخاص وبتالي الاستثمار الأجنبي، وتشجيع فتح المؤسسات وتفعيل القطاع الإنتاجي وتوجيه الاستيراد نحو قطاعات لا تضر بالإنتاج الوطني؛ كما أنه على الدولة المحافظة على المؤسسات الوطنية الناجحة ودعمها وعدم اللجوء لخصخصتها.

لابد من الحرص على النأي بالشركات الكبرى (سوناطراك، سونلغاز وغيرها) من الهيمنة العرقية أو الجهوية أو غيرها وفتح باب التشغيل والتوظيف أمام جميع المواطنين، لا سيما أولئك القاطنين في أماكن نشاطها والحرص على تحسين أدائها وخلوها من الفساد نظرا لبعدها الاستراتيجي الوطني.

يبقى الآن الحديث عن نظام الحماية الاجتماعية، والذي لابد من التفكير الجدي في كيفية تمويله، نظرا للعجز طويل المدى الذي يعاني منه، تعيين الفئات المستهدفة أو المستحقة بالدرجة الأولى والتفكير في آليات للتكفل بمن ليس لديهم الإمكانيات المادية.

- قائمة المراجع

- سعدي رابح، محاضرات في المعاينة، السنة الثالثة، تخصص ديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة سعد دحلب –البليدة–، 2010.
- نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، دراسات إقليمية 4 (10)، العراق: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، (بدون تاريخ)
- Hélène Rey-Valette et Syndhia Mathé, « L'évaluation de la gouvernance territoriale, Enjeux et propositions méthodologiques », Revue d'Économie Régionale & Urbaine, N° 5, 2012.
- Kaufmann, Daniel, A. Kraay, and Pablo Zoida-Lobaton, Aggregating Governance Indicators, World Bank Policy Research Department. Working Paper N° 2195, 1999.
- Kouider BOUTALEB, Démocratie, État de droit et bonne gouvernance en Afrique: le cas de l'Algérie, Télécharger sur : http://jaga.afrique-gouvernance.net/_docs/colloque-ouaga-a5-boutaleb.pdf, le : 10-11-2010.
- Ministère à la Présidence Chargé de la Bonne Gouvernance, de la Privatisation, de l'Inspection Générale de l'Etat et de l'Administration Locale, Enquête diagnostique sur la gouvernance au Burundi, Rapport final. Burundi, 2008.
- Ministère De L'économie et du Développement, INSD, Gouvernance, démocratie et lutte contre la pauvreté à Ouagadougou : Le point de vue de la population de la capitale. Enquêtes 1-2-3, Premiers résultats, Bénin, 2005.
- Mireille Razafindrakoto et François Roubaud, Les multiples facettes de la pauvreté dans un pays en développement, Le cas de la capitale malgache, Economie et Statistique, 2005.
- Razafindrakoto Mireille et Roubaud François, Les enquêtes auprès des ménages en tant que dispositif de la gouvernance et de la démocratie, Télécharger du site: https://www.researchgate.net/.../44837727. Le : 23/12/2009.